

تحقيقاً لاستقلال القضاء ونزاهته تعيين القضاة يجب ان لا يسيطر بوزير العدل

والعدل العليا) نتيجة مسابقة قضائية يجريها المجلس القضائي وان يتم ترشيح القضاة لهذه الوظيفة الرابعة فما فوق بعد تقديم بحث قضائي يرفقه المجلس القضائي.

٢- يقتضي ان يكون لدى القضاء مكتب قني يزود القضاة عند الطلب بالسوابق القضائية وتوفر التراجع القانوني والجلات المتخصصة في القانون في مكتبه كل محكمة.

٣- ان يملك القضاة في بعضا علمية لدى الدول العربية والاجنبية ذات الانظمة القضائية المشابهة لنظامنا القضائي.

٤- ان تلتل الذكوات والمراجعات اسم المحكمة علناً لا ان يقتفي بابرارها في ملف الدعوى.

٥- التأكيد على عدم تاجيل النظر في الدعوى الا لاسباب جوهريه غير مكرره والحيولة دون الماطلة.

٦- ان تقوم الضابطة العدلية بتلقي طلب المحاكم فوراً وبدون تأخير.

٧- تنظيم الجهاز المساعد للقضاء من كتبة ومحضرين وان ترفع سوية المحضرين بحيث لا يعين في هذه الوظيفة الا من حصل على الثانوية العامة وكان ذا خلق كريم وان تعد لهؤلاء السامعين دورات يتعلمون فيها احسن الطرق في اداء وظائفهم وفي تحسين خطوطهم لان بعض السامعين تصعب قراءتها.

٨- ان لا تلجا النيابة العامة الى

توقيف المشتكى عليه الا اذا قامت البينة الكافية لاحالة الى المحاكمة والا وقع حيف على من يتم توقيفه والذين تحكم المحاكم ببراءتهم.

١- ان يبين لكل شراح من القضاة قضية بحيث يختص كل منهم في اختصاص معين كالقضاء الجزائي والمدني والتجاري والاداري.

استقلال القضاء

نصت المادة ١٧ من الدستور (القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون) غير ان قانون استقلال القضاء، قد لخل بهذا المبدأ السليم اذ خول الوزير صلاحيات في تعيين القضاة وانتدابهم اذ نص هذا القانون على ان يجري تعيين القضاة بتسبيب من وزير العدل وهذا النص يجرم للمجلس القضائي من انتقاء القضاة المؤهلين لتولي المناصب القضائية ان يكون التعيين بقتضاه في التناصب القضائي رهن بتسبيب وزير العدل وجرم للمجلس القضائي من انتقاء المؤهلين لهذه المناصب وذلك لان التسبيب قد يكون خالصاً عشوائياً او التهمة او اي مصالح اخرى مع انه ينبغي ان يكون تعيين وترشيح القضاة مستنداً الى الكفاءة والاهلية وحسب ومن اختصاص للمجلس القضائي وحده اداء انتداب للقضاة من وزير العدل وفق قانون استقلال القضاء فانه يؤثر على سير العدالة اذ قد يلجا الوزير لانتداب القضاة من محكمة

ال اخرى للوصول الى حكم براءه الوزير مقولاً دون اكرهية المحكمة والحكم خلاف رايه.

لذلك ارى ان يكون انتقاء القضاة وتعيينهم وترشيحهم مشروطاً بالمجلس القضائي وحده وكذلك انتدابهم لان ذلك ضمن اسير العدالة وحسن تطبيق القانون.

اعتبر قانون استقلال القضاء رئيس النيابة العامة وامر عام وزارة العدل وبكر للتشريع اعشاء للمجلس القضائي على الرغم من ان عليهم حسب ال ابرار وليس لادارة الحكم لان اعتبارهم بالمدل الذي قد يؤثر في قضاء المحاكم التي يشيرون اليها او عند اشتراكهم في قرارات المجلس القضائي ذلك لان امير عام وزارة العدل كشأن اغلب الامناء السامعين في الدولة له صلاحيات محدودة ويكون تابعاً للوزير والتابع لا يفر بالكم.

أعمال التفتيش

من للعلوم ان التربة الجديدة النظامية من موظفي النيابة العامة



نجيب الرشدان

اردنية تنفيذ عملية بطولية على الجسر

على ذمة وسائل الاعلام الاسرائيلية فريق تحقيق اردني برئاسة محمد رسول يتوجه الى اسرائيل لتابعة حادث الباقورة

ذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية ان طاقما من المحققين العسكريين الاردنيين قد توجه يوم الاثنين الماضي الى اسرائيل لاجراء مزيد من التحريات حول حادث إطلاق النار على الطائرات الاسرائيليات في منطقة الباقورة الشهر الماضي.

وللت ان طاقم المحققين يضم الى جانب رئيسه الفريق المتقاعد

محمد رسول الكيلاني عدد من كبار الضباط عرف منهم العقيد منصور ابوارشيد، سوف يلتقي باسم القتل الاسرائيليات لجمع الادلة حول الحادث.

ويذكر ان لسريفا من العسكريين وكبار الضباط الاسرائيليين قد اجسروا تحقيقات معالنا شمل عائلة واصدقاء والحارب الجندي السقاسه.

الاهالي

الانثين ١٩٩٧/٤/١٤ العدد ١٩٩٧/٤/١٤ (٣٠٦) - النسخ (١٥٠) - ليلسا

الخليل تستعمل رغم المجازر الاسرائيلية، اجهزة الامن الفلسطينية تسبق مع الاسرائيليين لاعتقال ابطال المقاومة

تزايدت حدة المواجهات الدامية بين ابناء مدينة الخليل وقوات الاحتلال الشر اقدم جنود الاحتلال ولتسويطين على ارتكاب مجزرة جديدة يوم الثلاثاء الثامن من نيسان الجاري، راح ضحيتها ثلاثة شهداء وهم عاصم رشاد كامل عرسلة (٢٤ سنة) ويعقوب القواسمي (١٨ سنة) ونادر عبد القادر سعيد (٢٤ سنة) في حين اصيب في اليوم نفسه ما يزيد عن ١٥٠ جرحا بالسفخرة الحية والرصاصات المعدنية المخللة بخلاف طعاني وقد سقط منذ ذلك التاريخ حتى اللحظة عشرات الجرحى ولم البقية ص ٢

رأي الاهالي

المجبرات الواهية في المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء

من تابع اجابات رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام الخليلي في مؤتمر الصحفي السبت ٤/١٢، يدرك جهر المثل الشعبي في حقبة التدوير الوزاري «جل عمل جل رطل» وذلك بشأن موقف الحكومة الجدي من مفاصل السياسة الداخلية والخارجية.

لشأن الترحيل الاداري اشار الرئيس الى انه تمت معالجة البطالة من خلال الوظيفة وانه من وجهة نظره فان امرها كان يجب ان يعالج بالسلوب وسطي ومطاني. ولم يشر لنا دولة الرئيس ما حية العلاج بالسلوب الوسطي والمطاني، ام انها عبارات تطلق في الهواء للهرب من تفسير الظاهرة، ولم يشأ رئيس الوزراء ان يقول ان غياب التنمية الاقتصادية الحقيقية والتركيز على قطاع الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية وعدم جوده سياسات والخدمة للمالحة من المزايا الرئيسية التي تفسر ظاهرة البطالة، ولم يشأ ان يشارحنا في ان حله الصخرة بخصوص هذا الترحيل الاداري حيث اننا نعلم ان عمليات الترحيل الاداري تتركز في قطاع البناء والبناءات السكنية، وليس في القطاع الزراعي والقطاع الزراعي الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني.

افتتاح مكتب اقليمي لسلاتحاد الدولي للتقنيات الحرة في الاردن

بوابة للتطبيع العمالي

الاردني والعربي مع اسرائيل



فريق تحقيق اردني برئاسة محمد رسول يتوجه الى اسرائيل لتابعة حادث الباقورة

الادارة الامريكية تعزف على الحان ننتياهو

كساب ديفيد جيبدي

كتب عليان عليان

بات واضحا ان الادارة الامريكية تتبنى سياسة كل ما يصدر عن حكومة بنيامين نتنياهو جملة وتفصيلا غير ايهة برودة الفعل العربي والدولية وغير ايهة اية التفاتات شتبه عليها او مبررتها يتوحيها في مساحات البيت الابيض، ولا يرسلان الضمانات التي اوجتها عتبة برصائل مبرزة داخل الادارة على الفيسو من تين الشهر الماضي على مبرر وني قرارين في مجلس الامن يدعوون لوقف الاستيطان في جيل ابو عديم والغدس الشرقي لواء من المظاهرات للحد من تزايد عدد الارادة ليرتدح الفكرة واشترافاته، بل على شتيها لكل ما يصدر عن الحكومة والامانة في مخزائه.

امني ام تيجيه

ولا يتابع ان يتلقى انه لايما يتصل بالسلطان في فلسطين الاسرائيلي، واللسان السويدي الاسرائيلي، وان الادارة الامريكية للتفتيش التفتيش الاسرائيلي

التي لتنعى المقاومة الشعبية في مواجهة استيطان جيل ابو عديم، وهددها بقطع المعونات الامريكية عنها اذا لم تتبدل لوقف هذه المقاومة، ... طمحا لم يمارس اي ضغط على نتنياهو بخصوص مستوطنة ابو عديم وانتشر تمهيدا لشقوبها من عرافات لجنة المقاومة.

١٠٠٪ - ان تخض سلطة الحكم الذاتي للنظر عن مستوطنة ابو عديم مقابل ان تتولى اسرائيل من السامة مستوطنات جديدة.

٢- ترحيل قضائيا للرحلة الانتخابية من نوعا

الطاري / البقاء / المزالمان / الاسري / م

ساحة اعادة الانتشار. الى للمقاومات النهائية بحيث يكون انتصارها هو السلف النهائي للحل بعد ان حصلت السلطة على قضاة الخدمات وحلقت عودة محدودة لبعض المؤهلين والبركة وكاتبات الامن . ويبدو ان تكون اسرائيل قد نجحت في حسم مفاوضات القدس والمستوطنات

مبادرة نتنياهو وبرجام الساعات والمجموع بين سواها وان تقوم بتسويةها وسر من ابعاد القطع الطريق على اية مفاوضات جديدة تشمل بمواضع السيادة وتقرير الحكم والعودة والاستيطان والقدس ... الخ

في محاولة منها لتطويق والمصالحة والقرارات الصادرة عن مجلس الرجالية

التي لتنعى المقاومة الشعبية في مواجهة استيطان جيل ابو عديم، وهددها بقطع المعونات الامريكية عنها اذا لم تتبدل لوقف هذه المقاومة، ... طمحا لم يمارس اي ضغط على نتنياهو بخصوص مستوطنة ابو عديم وانتشر تمهيدا لشقوبها من عرافات لجنة المقاومة.

١٠٠٪ - ان تخض سلطة الحكم الذاتي للنظر عن مستوطنة ابو عديم مقابل ان تتولى اسرائيل من السامة مستوطنات جديدة.

٢- ترحيل قضائيا للرحلة الانتخابية من نوعا

الطاري / البقاء / المزالمان / الاسري / م

ساحة اعادة الانتشار. الى للمقاومات النهائية بحيث يكون انتصارها هو السلف النهائي للحل بعد ان حصلت السلطة على قضاة الخدمات وحلقت عودة محدودة لبعض المؤهلين والبركة وكاتبات الامن . ويبدو ان تكون اسرائيل قد نجحت في حسم مفاوضات القدس والمستوطنات

مبادرة نتنياهو وبرجام الساعات والمجموع بين سواها وان تقوم بتسويةها وسر من ابعاد القطع الطريق على اية مفاوضات جديدة تشمل بمواضع السيادة وتقرير الحكم والعودة والاستيطان والقدس ... الخ

في محاولة منها لتطويق والمصالحة والقرارات الصادرة عن مجلس الرجالية

هكذا مع الاجل

الأوساط المصرفية تقرر خسائر بنك عمان للاستثمار بـ ١٤٧ مليون دينار

يقرر في الأوساط المصرفية ان حجم خسائر بنك عمان للاستثمار والذي حصدته البنوك المركزية بالبنوك وفلافلين مليون دينار هو أقل بكثير من الرقم الحقيقي. وتؤكد الأوساط المصرفية ان عمليات التدقيق النهائية التي قامت بها طواقم التدقيق والمحاسبة التابعة لادارة الرقابة والتفتيش التابعة للبنك المركزي قد بينت ان الخسائر الناجمة عن نشاط بنك عمان للاستثمار منذ تأسيسه وحتى تاريخ «إعادة هيكلته» لا تقل عن ١٤٧ مليون دينار وهي

تشمل جزئيا الخسائر الناجمة عن نشاطات البنك العادية أما الجزء الأكبر منها فهي تشمل التسييلات والقروض التي قدمها البنك لثلاث شركات صناعية كان يحيد بها ويملك الجزء الأكبر من أسهمها بعض أعضاء مجلس إدارة البنك، وأشهرت ذات الصلة ان الضمانات التي تلقاها البنك لقاء هذه التسييلات بعد التدقيق في قيمتها السوقية لا تغطي إلا ربع قيمة التسييلات البنكية التي حصلت عليها الشركات في حالة عرضا للبيع في

مزاياات عالية، مضيفة بان الضمانات تشمل أصولا عقارية ومكانين مسجلة في القيود المالية لشركات الثلاث بقيمة تزيد في بعض الحالات عن ثلاث أمثال قيمتها الحقيقية ولقد عدد بعض أعضاء ادارتها لتضخيم قيمتها وبالتالي تحويل فرق المبلغ وهو بمشرات للملايين الى حساباتهم الشخصية في بنوك خارجية، ان تأسيس عدد من الشركات الوهمية في الخارج لتقوم بمهمة تقديم عروض ابيع قطع التبريد والمكانين والوداد الأولية مسالة

محررت الشركات الصناعية الثلاث عطاءاتها بأسعار منافسة وبطريقة اصولية وفيما يؤكد البنك المركزي ان الخسائر التي تكسدها بنك عمان للاستثمار لا تتحمل مسؤوليتها مجلس ادارة البنك المركزي الذي يقوم بحكم وتوجيهه بمراقبة أنشطة البنوك المهنية عليه مما يستوجب مسألة القانون في دائرة الرقابة وتقديمه للمحاكم أسرة مجلس ادارة بنك عمان للاستثمار لمعرفة الدوافع والأسباب التي جعلتهم يمارسون مراقبتهم للمركز المالي

لبنك ونشاطه كشاهد مثالا حاججة، وتوقع الأوساط المصرفية ان تسفر اجراء الهيكلية لمراسل بنده لاستثمار او اعلان الفشل تجرير حالات ارباح خسائر خزينة الدولة او اصدار عملة ورقية بدون غطاء للتحويلين البوديين، والسعي لجبر بامر البنوك في وقت لاحق الى تخفيض سعر صرف الدينار ولبن الشرائية بقيمة العملات الارب للصورة بدون غطاء

في دراسة تحليلية حول «المرأة في الصحافة الاردنية اليومية» :

٢,٤% فقط من مجمل مساهمتها لموضوعات شؤون المرأة الرجال يهيمنون على كتابة الموضوعات الصحفية التي تتعلق بالمرأة ..

تقرير : سهير ابو رواق

ان الصحافة الاردنية اليومية تخصص ما نسبته ٧,٤% من مجمل مساهمتها لموضوعات شؤون المرأة وهذه النسبة تعتبر قليلة اذا ما اخذ في الاعتبار اهمية وحياة القضايا المتصلة بشؤون المرأة ... هذه اهم النتائج العملية لدراسة تحليلية حديثة نشر حول «المرأة في الصحافة الاردنية اليومية» التي قام بها الباحثون امجد القاضي، محمد الصرايرة، محمد الجوهري واحمد بطاينة من قسم الصحافة والاعلام في جامعة اليرموك وبالتعاون مع منظمة اليونسكو ١٩٩٦. ولغاية ١٩٩٤/٢/١١ فيما يتعلق بشؤون المرأة

لتحليل وملاحظة الموضوعات المتعلقة بشؤون المرأة في صحيفتي الرأي والاسواق اليوميين خلال فترة اسبوع كامل ابتداء من ١٩٩٤/٢/١١ ولغاية ١٩٩٤/٢/١١ فيما يتعلق بشؤون المرأة

الاعلامي التحليلي اكثر منه في حالة عرض للوقائع ووجهات النظر المختلفة التي يعكسها نمط التحليلات والتحليلات

وتبين نتائج الدراسة ان ١٧,٩% من إجمالي مساحة موضوعات شؤون المرأة كانت قد كتبت من قبل الرجال في حين كان مساهمة المرأة ضئيلة بنسبة ١,٠٣% فقط

وتؤكد الدراسة ان الصحافة الاردنية فيما يتعلق بشؤون المرأة تعتمد على نمطين الصحفيين الاجتماعيين والثقافيين والفنيين والاعلاميين الانشائيين والشؤون التكوينية والزيادية اهتماما اخر من الشؤون الانشائية في حين تلتقي الموضوعات السياسية والقانونية في المرتبة الثانية لاهتمامات الصحفيين الاردنية اليومية بنسبة

...فتابع معكم المسلسل العربي

ليالي القبض على فاطمة وعائشة وخديجة ومريم وحنة وزينب وإيمان وآمنة...

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الشعبي في اربد في نيسان ١٩٩٧

الانتخابات النيابية الاردنية القادمة / وجهة نظر المحامي جمال عبيدات



المحامي جمال عبيدات

السياسية، والتجارب المهنية والمنطلقات الشعبية، ومراكز البحوث، وغيرها، -تؤدي الى رفع مستوى الاهتمام الجماهيري بالشأن العام وتطويع دور الجماهير في التدبير.

٨- تمكن القوى الشعبية من بلورة دورها في الرقابة الشعبية على نزاهة الانتخابات وبمقرائاتها، وعلى اداء مجلس النواب والسلطة التنفيذية.

٩- وفي هذا السياق فإنه يفترض عدم الخلط بين مجابهة التطبيع ومكافحة العدو، وعدم الخلط مع المعاهدة واستحقاقاتها، وبين العمل الايجابي من خلال المشاركة لخدمة الوطن والامة، في اطار الدوايات التي لا يجوز الخلط عنها.

الصحيح فيمثل هذا الحوار وطرح الرأي والرأي الآخر يمكن بلورة تصورات وضيق عمل الرب ما تكون الى الفع، خاصة وأن وطننا يمر بمرحلة تتطلب تكاتف الجهود ورص الصفوف لمواجهة مجمل التحديات التي فرضتها المتغيرات الوطنية والدولية ومنها التحديات التالية:

١- يمكن من الخسائر، ولا ندعي بان مثل هذا التفاعل في ظل الظروف الراهنة، وما يستجد من متغيرات اخرى، يمكن ان يجتاز حولا سحرية، لكن الاساس انه لا بد من العمل للتخفيف من معاناة شعبنا، والحد من تدور اوضاعه نحو الاسوأ، ويتبعه لخر انقاذ ما يمكن انقاذه، اما الدعوة للمطالبة بالانتخابات القادمة، على اعتبار انها لن تكون نزيهة، فقد تكون دعوة مغلقة، وقد يكون لها ما يبررها، ولكن هذه الدعوة تستلزم الاسئلة التالية:

١- هل يمكن التنازل على الشارح العربي بدفعه للاحكام عن الذهاب لصناديق الاقتراع؟

٢- وهل يمكن الشارح مرشحي العشائر والمناطق بعدم خوض المعركة الانتخابية؟

٣- وأذا نجحنا في فرض مقايضة جزئية او كلية فهل ستستحب القوى الاخرى، فيتم إلغاء الانتخابات، او الاعلان عن ان هذه الانتخابات ليست مملكة للشعب العربي، فيصدر القرار بإلغائها؟

٤- وهل تسمى الدول النامية -ومنها الأردن- الى برلمانات تخيلية حقيقية تعكس توجهات الشعب، أم ان الامر لا يعدو ان يكون في معظم هذه الدول نوعا من الرميكية والديكورات، لتحسين الصورة واعطاء الانكسلة نوعا من الشرعية؟

٥- وهل تؤمن هذه الدول بالنديمقراطية الحقيقية، وتعمل على بناء دولة القانون وللأستات، وبناء المجتمع المدني، وتعمل على اشعارات ترفع لواء الاستقلال الداخلي والخارجي؟

٦- هل تكون الاجابة عن هذه الاسئلة مبطنة، وقد تأتي في صالح الدعوة للمطالبة بالانتخابات، الامر الذي لا يعطينا من مسؤولياتنا الوطنية، كما لا يمنحنا لغير امام شعبنا لادارة الظاهر والباطن عن دورنا، والمطالبة اشد مرارة وسوءا، لأنها تصب لصالح موازين قوى الاستسلام التي تستعمل بكل الوسائل الشريرة وغير الشرعية لإقصاء غيرها عن دائرة القرار، ويضعاف فرصها لتحقيق اهدافها، والايمان في تحولها، ويؤدي الى تراجع كفاءة القوى الاخرى من اسلحة وقوية ويسارية وديمقراطية -وانحسارها في الظل، وللقائبات لقواعدها وكوابرها.

٧- ان الخبرات السالبة للمطالبة دعوتها للتدخل عليها، فهي ايشان مثلا ردت بعض القوى السياسية في انتخابات ١٩٩٢ الى مقاطعة هذه الانتخابات ونجحت في ان تجعلها جزئية في بعض المناطق، فكان ان نجح احد النواب بسبعة اصوات، ونجح لفرقون بفقرات الاصوات، واصبحوا نوابا لامة وامشوا دورة نيابية كاملة، كما قاطعت بعض احزاب المعارضة المصرية الانتخابات قبل الاخيرة، فاحللت الحزب الوطني الحاكم معظم مقاعد مجلس الشعب المصري، ولم تسبق ان هذا المجلس لم يمارس دوره كاملا لم عابت هذه الاحزاب لخوض الانتخابات التالية الاخيرة، بعد ان اكتشفت ان مقاطعةها لم تكن مجدية، عانت المعارضة وانفك خسرنا كثيرا من قواعدها ومقاعدنا النيابية السالبة.

٨- ان مسوغات المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة يمكن الخلط اليها من خلال انها:

١- تشغل فرصة للفضائل السياسية، وفوقها للمناخ المناسب لإدارة حوار وطني عام.

٢- تشغل استطلاعا لآراء الشارع العربي من القضايا العامة وتكوين رأي عام حولها.

٣- تتيح المجال للنسب الاولويات الوطنية سياسية واجتماعية واقتصادية.

٤- تشكل آلية وطنية للتفاوض على المحاكمات والقضايا الوطنية مستهد في تكوين رأي عام حول قضايا الديمقراطية والنظام القانوني.

٥- تمكن لور مؤسسات المجتمع المدني، للضغط في الاحزاب

تتقدم بخالص الشكر والتقدير للأمانة العامةين لاجاز المعارضة وممثلها وكسالة الفعاليات السياسية والشعبية التي سعت لإقامة هذا الحوار الجاد الذي يعكس توجهها مخلصا نحو قضايا وطننا وامتنا، وهو خطوة حضارية وديمقراطية وبالاتجاه

١- التحدي السياسي : ومن ضمنه ما يلي :

١- استحقاقات معاهدات واتفاقات التسوية في وادي عربة وولس، وتسارع وتائر التطبيع مع العدو الصهيوني.

٢- الاختراقات الأجنبية للامن الوطني والقومي الشامل، ومن جميع الجوانب.

٣- إشكالية العلاقات الاردنية العربية والاسلامية، والمخاطر المحتملة لانزعاج الأردن عن عمقه العربي وإستغلاله من قبل العدو الصهيوني.

٤- إشكالية العلاقة الاردنية الفلسطينية، ونعكاساتها على الوحدة الوطنية.

ب - التحدي الاقتصادي :

ويتلخص في جملة من الاختلالات الناجمة عن الليبونية واستحقاقات برنامج التصحيح الاقتصادي (برنامج صندوق النقد الدولي) ومنها :

١ - الشرائط للبائسة وغير البائسة التي اصبح يتوهم يحملها للواطن.

٢ - الخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام في الاتصالات والنقل والتعليم والصحة وباتني الخدمات، والآثار الناشئة عنها.

٣ - أزمة القطاع الزراعي، المتعلقة في الليبونية الزراعية، وتدنّي مردود المنتجات الزراعية، ورفع الدعم عن مستلزمات الانتاج بشقيه النباتي والحيواني، ورفع سعر الفائدة على القروض وتحويل مؤسسات الاراض للمخصصة الى بنوك تجارية.

٤ - أزمة الصناعة للمتعلقة في تدفق بعضها، ورفع الحماية عنها، وفتح الاسواق امام السلع الأجنبية البديلة، تقليص اجموعة من الاشتراطات التي تتطلبها الموافقة على عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية / الجات.

٥ - تراجع الشراكة الأوروبية للتوسعية.

٦ - المشاريع الاقتصادية، والسوق الشرق اوسطية.

التحديات الوطنية والمحلية

١ - التحدي الاجتماعي : للتدخل بالفكر والبطالة وغلاء الاسعار وتآكل الشغل وتدني مستوى المعيشة للشارعية الوسطى تحوز خطوط الفكر، مما يهدد الامن الاجتماعي.

٢ - تحدي البيئة وتدنّي مستوى الخدمات والخدمات وللاراق الصحية والتعليمية ومراقق الخدمات العامة.

٣ - قضايا الشباب والعنف والانحراف والمخدرات، واتساع نطاق الجريمة، وما يترافقها من مخاطر على النسيج الاجتماعي ومؤسسات الأسرة.

٤ - قضايا المرأة والطولة والعنف العائلي والعنف ضد الاطفال من خلال مضمونها وبما

٥ - الفساد الإداري المالي، والتدخل في الرشوة والمحسوبية والتسبيب وتدني مستويات الانتاجية وترهل الاجهزة الامارية

د - التحدي الثقافي

١ - لعل من اهم ما اقترته مرحلة التكوين والتراجع هو ما اصاب الهوية العربية الاسلامية من تشوهات، انعكست على شخصية الامم والارباعا ومؤسساتها وابتعت عن جوهرها وتاريخها ودورها ومن مظاهر هذا التحدي:

١ - الاختراق الثقافي، وطرح الهوية الشرق اوسطية كبديل للهوية العربية الاسلامية.

٢ - سيطرة قيم استهلاكية استرادية.

٣ - طفلة المظلمة الدينية والإخلاصية لجسمنا العربي والنظم.

٤ - الاقتراب الثقافي.

٥ - بناء عليه فإن مهمات جسيمة لا بد من مواجهتها في المرحلة القادمة، وتستلزم التفاعل الايجابي للخروج من المأزق بأقل ما

١- يمكن من الخسائر، ولا ندعي بان مثل هذا التفاعل في ظل الظروف الراهنة، وما يستجد من متغيرات اخرى، يمكن ان يجتاز حولا سحرية، لكن الاساس انه لا بد من العمل للتخفيف من معاناة شعبنا، والحد من تدور اوضاعه نحو الاسوأ، ويتبعه لخر انقاذ ما يمكن انقاذه، اما الدعوة للمطالبة بالانتخابات القادمة، على اعتبار انها لن تكون نزيهة، فقد تكون دعوة مغلقة، وقد يكون لها ما يبررها، ولكن هذه الدعوة تستلزم الاسئلة التالية:

١- هل يمكن التنازل على الشارح العربي بدفعه للاحكام عن الذهاب لصناديق الاقتراع؟

٢- وهل يمكن الشارح مرشحي العشائر والمناطق بعدم خوض المعركة الانتخابية؟

٣- وأذا نجحنا في فرض مقايضة جزئية او كلية فهل ستستحب القوى الاخرى، فيتم إلغاء الانتخابات، او الاعلان عن ان هذه الانتخابات ليست مملكة للشعب العربي، فيصدر القرار بإلغائها؟

٤- وهل تسمى الدول النامية -ومنها الأردن- الى برلمانات تخيلية حقيقية تعكس توجهات الشعب، أم ان الامر لا يعدو ان يكون في معظم هذه الدول نوعا من الرميكية والديكورات، لتحسين الصورة واعطاء الانكسلة نوعا من الشرعية؟

٥- وهل تؤمن هذه الدول بالنديمقراطية الحقيقية، وتعمل على بناء دولة القانون وللأستات، وبناء المجتمع المدني، وتعمل على اشعارات ترفع لواء الاستقلال الداخلي والخارجي؟

٦- هل تكون الاجابة عن هذه الاسئلة مبطنة، وقد تأتي في صالح الدعوة للمطالبة بالانتخابات، الامر الذي لا يعطينا من مسؤولياتنا الوطنية، كما لا يمنحنا لغير امام شعبنا لادارة الظاهر والباطن عن دورنا، والمطالبة اشد مرارة وسوءا، لأنها تصب لصالح موازين قوى الاستسلام التي تستعمل بكل الوسائل الشريرة وغير الشرعية لإقصاء غيرها عن دائرة القرار، ويضعاف فرصها لتحقيق اهدافها، والايمان في تحولها، ويؤدي الى تراجع كفاءة القوى الاخرى من اسلحة وقوية ويسارية وديمقراطية -وانحسارها في الظل، وللقائبات لقواعدها وكوابرها.

٧- ان الخبرات السالبة للمطالبة دعوتها للتدخل عليها، فهي ايشان مثلا ردت بعض القوى السياسية في انتخابات ١٩٩٢ الى مقاطعة هذه الانتخابات ونجحت في ان تجعلها جزئية في بعض المناطق، فكان ان نجح احد النواب بسبعة اصوات، ونجح لفرقون بفقرات الاصوات، واصبحوا نوابا لامة وامشوا دورة نيابية كاملة، كما قاطعت بعض احزاب المعارضة المصرية الانتخابات قبل الاخيرة، فاحللت الحزب الوطني الحاكم معظم مقاعد مجلس الشعب المصري، ولم تسبق ان هذا المجلس لم يمارس دوره كاملا لم عابت هذه الاحزاب لخوض الانتخابات التالية الاخيرة، بعد ان اكتشفت ان مقاطعةها لم تكن مجدية، عانت المعارضة وانفك خسرنا كثيرا من قواعدها ومقاعدنا النيابية السالبة.

٨- ان مسوغات المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة يمكن الخلط اليها من خلال انها:

١- تشغل فرصة للفضائل السياسية، وفوقها للمناخ المناسب لإدارة حوار وطني عام.

٢- تشغل استطلاعا لآراء الشارع العربي من القضايا العامة وتكوين رأي عام حولها.

٣- تتيح المجال للنسب الاولويات الوطنية سياسية واجتماعية واقتصادية.

٤- تشكل آلية وطنية للتفاوض على المحاكمات والقضايا الوطنية مستهد في تكوين رأي عام حول قضايا الديمقراطية والنظام القانوني.

٥- تمكن لور مؤسسات المجتمع المدني، للضغط في الاحزاب

لكن دور القوى الوطنية، ويرغم عدم تعاطي الفرص، يتطلب التصدي لهم الوطني، والنهوض بالمهام الصعبة لحماية الوطن والشعب من الاخطار التي تتهددها لأن وجود ثار مهما كان قليلا، يرفع الصوت الحقيقي للشعب، ويعطيه الايل باستقلال الفضل من تراه الساحة والقياد عن دائرة الفعل. اذن وصول اي عدل الى منير يتبع التعديل عن الانجازات الوطنية والتصدي للمخاطر والتحديات التي تتهدد الوطن والامة والاستقلال، وتولي للساسة والرقابة على الاداء الحكومي واجهزة السلطة، يعطي شعبنا الايل بان هناك من ابذلته من بعثه تقليلا حقيقيا، فلا يصاب بالياس والقطوط، ليتحاشى معركها الى جبهة الاستسلام.

١٠- وما مسالة الثاني في مقاطعة الانتخابات النيابية فهي محكومة بطبيعة البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي المتغلغل بالاعتبارات الجهوية والطائفية والعشائرية التي توجهه وتؤثر في مسار الانتخابات والايال عليها اكثر من غيرها، خاصة في ظل الازدحام الحزبية للمرحلة، الامر الذي يجعل لكثافة المقاطعة غير واردة، ولن تلتزم معظم القوى الاجتماعية بهذا القرار، مما سيؤثر سلبيا على احزاب المعارضة والقوى الوطنية، وعلى مجمل القضايا الوطنية في المرحلة القادمة.

١١- ولقد بدا واضحا في الاسابيع الاخيرة شكل الخريطة السياسية الاردنية، حيث تبرز حل هذه الخريطة قوتانه الاول هي تجمع القوى المؤيدة للتسوية، وتصانيف القضية الفلسطينية، ونهاية الصراع العربي - الصهيوني باي شكل من الاشكال، وهذه القوى مندوعة بالاشكال متعددة في الباطن والخارج وتعد العدة لتلقي بثقلها في المعركة الانتخابية القادمة وتراهن على انها ستحصل غالبية للقاعد في البرلمان القادم، يستفيد من ثلثت القوى الاخرى وعدم التنسيق في منا بينها، أما القوة الثانية فهي تشمل معظم جماهير شعبنا من حيث انها تتمسك بالذوايات القومية وبالحقوق الفلسطينية والعربية، وتتأخض من اجل عدم التفرقة وإلغائ مسلسل التنازلات.

١٢- وبغض النظر عن التفاصيل التي يمكن بحثها في مجالات اخرى فاننا نطلق دعوة مغلقة للقوى المعارضة - اسلامية ولبونية ويسارية وديمقراطية - لاجاز وهديات شعبية وشخصيات وطنية بضرورة الانكلاف في جبهة وطنية واسعة تتلاقى على ميثاق شرف، يمل برنامج الحد الأدنى للمعارضة في المعركة الانتخابية القادمة وخروجها بقائمة موحدة وعلى مستوى كافة النوايا.

١٣- ان هذه المسئلة تستلزم من هذه القوى جلد مؤثر وطني- شعبي، يبل الخفاق والرياض المفاخر ويضع التصورات للتحرك في المرحلة القادمة، وانما داخل من كل احزاب المعارضة ان تسارع لوضع اليد الفعل اللازمة والدعوة الى القوم الوطني المفاخر، حتى لا تبني الامم خراوج مكانها ويعطي الوقت سريعا، وتجد القوى الوطنية نفسها كالميت لا رشا قطع ولا ظفر ايلي.

١- يمكن من الخسائر، ولا ندعي بان مثل هذا التفاعل في ظل الظروف الراهنة، وما يستجد من متغيرات اخرى، يمكن ان يجتاز حولا سحرية، لكن الاساس انه لا بد من العمل للتخفيف من معاناة شعبنا، والحد من تدور اوضاعه نحو الاسوأ، ويتبعه لخر انقاذ ما يمكن انقاذه، اما الدعوة للمطالبة بالانتخابات القادمة، على اعتبار انها لن تكون نزيهة، فقد تكون دعوة مغلقة، وقد يكون لها ما يبررها، ولكن هذه الدعوة تستلزم الاسئلة التالية:

١- هل يمكن التنازل على الشارح العربي بدفعه للاحكام عن الذهاب لصناديق الاقتراع؟

٢- وهل يمكن الشارح مرشحي العشائر والمناطق بعدم خوض المعركة الانتخابية؟

٣- وأذا نجحنا في فرض مقايضة جزئية او كلية فهل ستستحب القوى الاخرى، فيتم إلغاء الانتخابات، او الاعلان عن ان هذه الانتخابات ليست مملكة للشعب العربي، فيصدر القرار بإلغائها؟

٤- وهل تسمى الدول النامية -ومنها الأردن- الى برلمانات تخيلية حقيقية تعكس توجهات الشعب، أم ان الامر لا يعدو ان يكون في معظم هذه الدول نوعا من الرميكية والديكورات، لتحسين الصورة واعطاء الانكسلة نوعا من الشرعية؟

٥- وهل تؤمن هذه الدول بالنديمقراطية الحقيقية، وتعمل على بناء دولة القانون وللأستات، وبناء المجتمع المدني، وتعمل على اشعارات ترفع لواء الاستقلال الداخلي والخارجي؟

٦- هل تكون الاجابة عن هذه الاسئلة مبطنة، وقد تأتي في صالح الدعوة للمطالبة بالانتخابات، الامر الذي لا يعطينا من مسؤولياتنا الوطنية، كما لا يمنحنا لغير امام شعبنا لادارة الظاهر والباطن عن دورنا، والمطالبة اشد مرارة وسوءا، لأنها تصب لصالح موازين قوى الاستسلام التي تستعمل بكل الوسائل الشريرة وغير الشرعية لإقصاء غيرها عن دائرة القرار، ويضعاف فرصها لتحقيق اهدافها، والايمان في تحولها، ويؤدي الى تراجع كفاءة القوى الاخرى من اسلحة وقوية ويسارية وديمقراطية -وانحسارها في الظل، وللقائبات لقواعدها وكوابرها.

٧- ان الخبرات السالبة للمطالبة دعوتها للتدخل عليها، فهي ايشان مثلا ردت بعض القوى السياسية في انتخابات ١٩٩٢ الى مقاطعة هذه الانتخابات ونجحت في ان تجعلها جزئية في بعض المناطق، فكان ان نجح احد النواب بسبعة اصوات، ونجح لفرقون بفقرات الاصوات، واصبحوا نوابا لامة وامشوا دورة نيابية كاملة، كما قاطعت بعض احزاب المعارضة المصرية الانتخابات قبل الاخيرة، فاحللت الحزب الوطني الحاكم معظم مقاعد مجلس الشعب المصري، ولم تسبق ان هذا المجلس لم يمارس دوره كاملا لم عابت هذه الاحزاب لخوض الانتخابات التالية الاخيرة، بعد ان اكتشفت ان مقاطعةها لم تكن مجدية، عانت المعارضة وانفك خسرنا كثيرا من قواعدها ومقاعدنا النيابية السالبة.

٨- ان مسوغات المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة يمكن الخلط اليها من خلال انها:

١- تشغل فرصة للفضائل السياسية، وفوقها للمناخ المناسب لإدارة حوار وطني عام.

٢- تشغل استطلاعا لآراء الشارع العربي من القضايا العامة وتكوين رأي عام حولها.

٣- تتيح المجال للنسب الاولويات الوطنية سياسية واجتماعية واقتصادية.

٤- تشكل آلية وطنية للتفاوض على المحاكمات والقضايا الوطنية مستهد في تكوين رأي عام حول قضايا الديمقراطية والنظام القانوني.

٥- تمكن لور مؤسسات المجتمع المدني، للضغط في الاحزاب

١- يمكن من الخسائر، ولا ندعي بان مثل هذا التفاعل في ظل الظروف الراهنة، وما يستجد من متغيرات اخرى، يمكن ان يجتاز حولا سحرية، لكن الاساس انه لا بد من العمل للتخفيف من معاناة شعبنا، والحد من تدور اوضاعه نحو الاسوأ، ويتبعه لخر انقاذ ما يمكن انقاذه، اما الدعوة للمطالبة بالانتخابات القادمة، على اعتبار انها لن تكون نزيهة، فقد تكون دعوة مغلقة، وقد يكون لها ما يبررها، ولكن هذه الدعوة تستلزم الاسئلة التالية:

١- هل يمكن التنازل على الشارح العربي بدفعه للاحكام عن الذهاب لصناديق الاقتراع؟

٢- وهل يمكن الشارح مرشحي العشائر والمناطق بعدم خوض المعركة الانتخابية؟

٣- وأذا نجحنا في فرض مقايضة جزئية او كلية فهل ستستحب القوى الاخرى، فيتم إلغاء الانتخابات، او الاعلان عن ان هذه الانتخابات ليست مملكة للشعب العربي، فيصدر القرار بإلغائها؟

٤- وهل تسمى الدول النامية -ومنها الأردن- الى برلمانات تخيلية حقيقية تعكس توجهات الشعب، أم ان الامر لا يعدو ان يكون في معظم هذه الدول نوعا من الرميكية والديكورات، لتحسين الصورة واعطاء الانكسلة نوعا من الشرعية؟

٥- وهل تؤمن هذه الدول بالنديمقراطية الحقيقية، وتعمل على بناء دولة القانون وللأستات، وبناء المجتمع المدني، وتعمل على اشعارات ترفع لواء الاستقلال الداخلي والخارجي؟

٦- هل تكون الاجابة عن هذه الاسئلة مبطنة، وقد تأتي في صالح الدعوة للمطالبة بالانتخابات، الامر الذي لا يعطينا من مسؤولياتنا الوطنية، كما لا يمنحنا لغير امام شعبنا لادارة الظاهر والباطن عن دورنا، والمطالبة اشد مرارة وسوءا، لأنها تصب لصالح موازين قوى الاستسلام التي تستعمل بكل الوسائل الشريرة وغير الشرعية لإقصاء غيرها عن دائرة القرار، ويضعاف فرصها لتحقيق اهدافها، والايمان في تحولها، ويؤدي الى تراجع كفاءة القوى الاخرى من اسلحة وقوية ويسارية وديمقراطية -وانحسارها في الظل، وللقائبات لقواعدها وكوابرها.

٧- ان الخبرات السالبة للمطالبة دعوتها للتدخل عليها، فهي ايشان مثلا ردت بعض القوى السياسية في انتخابات ١٩٩٢ الى مقاطعة هذه الانتخابات ونجحت في ان تجعلها جزئية في بعض المناطق، فكان ان نجح احد النواب بسبعة اصوات، ونجح لفرقون بفقرات الاصوات، واصبحوا نوابا لامة وامشوا دورة نيابية كاملة، كما قاطعت بعض احزاب المعارضة المصرية الانتخابات قبل الاخيرة، فاحللت الحزب الوطني الحاكم معظم مقاعد مجلس الشعب المصري، ولم تسبق ان هذا المجلس لم يمارس دوره كاملا لم عابت هذه الاحزاب لخوض الانتخابات التالية الاخيرة، بعد ان اكتشفت ان مقاطعةها لم تكن مجدية، عانت المعارضة وانفك خسرنا كثيرا من قواعدها ومقاعدنا النيابية السالبة.

٨- ان مسوغات المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة يمكن الخلط اليها من خلال انها:

١- تشغل فرصة للفضائل السياسية، وفوقها للمناخ المناسب لإدارة حوار وطني عام.

٢- تشغل استطلاعا لآراء الشارع العربي من القضايا العامة وتكوين رأي عام حولها.

٣- تتيح المجال للنسب الاولويات الوطنية سياسية واجتماعية واقتصادية.

٤- تشكل آلية وطنية للتفاوض على المحاكمات والقضايا الوطنية مستهد في تكوين رأي عام حول قضايا الديمقراطية والنظام القانوني.

٥- تمكن لور مؤسسات المجتمع المدني، للضغط في الاحزاب

١- يمكن من الخسائر، ولا ندعي بان مثل هذا التفاعل في ظل الظروف الراهنة، وما يستجد من متغيرات اخرى، يمكن ان يجتاز حولا سحرية، لكن الاساس انه لا بد من العمل للتخفيف من معاناة شعبنا، والحد من تدور اوضاعه نحو الاسوأ، ويتبعه لخر انقاذ ما يمكن انقاذه، اما الدعوة للمطالبة بالانتخابات القادمة، على اعتبار انها لن تكون نزيهة، فقد تكون دعوة مغلقة، وقد يكون لها ما يبررها، ولكن هذه الدعوة تستلزم الاسئلة التالية:

١- هل يمكن التنازل على الشارح العربي بدفعه للاحكام عن الذهاب لصناديق الاقتراع؟

٢- وهل يمكن الشارح مرشحي العشائر والمناطق بعدم خوض المعركة الانتخابية؟

٣- وأذا نجحنا في فرض مقايضة جزئية او كلية فهل ستستحب القوى الاخرى، فيتم إلغاء الانتخابات، او الاعلان عن ان هذه الانتخابات ليست مملكة للشعب العربي، فيصدر القرار بإلغائها؟

٤- وهل تسمى الدول النامية -ومنها الأردن- الى برلمانات تخيلية حقيقية تعكس توجهات الشعب، أم ان الامر لا يعدو ان يكون في معظم هذه الدول نوعا من الرميكية والديكورات، لتحسين الصورة واعطاء الانكسلة نوعا من الشرعية؟

٥- وهل تؤمن هذه الدول بالنديمقراطية الحقيقية، وتعمل على بناء دولة القانون وللأستات، وبناء المجتمع المدني، وتعمل على اشعارات ترفع لواء الاستقلال الداخلي والخارجي؟

٦- هل تكون الاجابة عن هذه الاسئلة مبطنة، وقد تأتي في صالح الدعوة للمطالبة بالانتخابات، الامر الذي لا يعطينا من مسؤولياتنا الوطنية، كما لا يمنحنا لغير امام شعبنا لادارة الظاهر والباطن عن دورنا، والمطالبة اشد مرارة وسوءا، لأنها تصب لصالح موازين قوى الاستسلام التي تستعمل بكل الوسائل الشريرة وغير الشرعية لإقصاء غيرها عن دائرة القرار، ويضعاف فرصها لتحقيق اهدافها، والايمان في تحولها، ويؤدي الى تراجع كفاءة القوى الاخرى من اسلحة وقوية ويسارية وديمقراطية -وانحسارها في الظل، وللقائبات لقواعدها وكوابرها.

٧- ان الخبرات السالبة للمطالبة دعوتها للتدخل عليها، فهي ايشان مثلا ردت بعض القوى السياسية في انتخابات ١٩٩٢ الى مقاطعة هذه الانتخابات ونجحت في ان تجعلها جزئية في بعض المناطق، فكان ان نجح احد النواب بسبعة اصوات، ونجح لفرقون بفقرات الاصوات، واصبحوا نوابا لامة وامشوا دورة نيابية كاملة، كما قاطعت بعض احزاب المعارضة المصرية الانتخابات قبل الاخيرة، فاحللت الحزب الوطني الحاكم معظم مقاعد مجلس الشعب المصري، ولم تسبق ان هذا المجلس لم يمارس دوره كاملا لم عابت هذه الاحزاب لخوض الانتخابات التالية الاخيرة، بعد ان اكتشفت ان مقاطعةها لم تكن مجدية، عانت المعارضة وانفك خسرنا كثيرا من قواعدها ومقاعدنا النيابية السالبة.

٨- ان مسوغات المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة يمكن الخلط اليها من خلال انها:

١- تشغل فرصة للفضائل السياسية، وفوقها للمناخ المناسب لإدارة حوار وطني عام.

٢- تشغل استطلاعا لآراء الشارع العربي من القضايا العامة وتكوين رأي عام حولها.

٣- تتيح المجال للنسب الاولويات الوطنية سياسية واجتماعية واقتصادية.

٤- تشكل آلية وطنية للتفاوض على المحاكمات والقضايا الوطنية مستهد في تكوين رأي عام حول قضايا الديمقراطية والنظام القانوني.

٥- تمكن لور مؤسسات المجتمع المدني، للضغط في الاحزاب

١- يمكن من الخسائر، ولا ندعي بان مثل هذا التفاعل في ظل الظروف الراهنة، وما يستجد من متغيرات اخرى، يمكن ان يجتاز حولا سحرية، لكن الاساس انه لا بد من العمل للتخفيف من معاناة شعبنا، والحد من تدور اوضاعه نحو الاسوأ، ويتبعه لخر انقاذ ما يمكن انقاذه، اما الدعوة للمطالبة بالانتخابات القادمة، على اعتبار انها لن تكون نزيهة، فقد تكون دعوة مغلقة، وقد يكون لها ما يبررها، ولكن هذه الدعوة تستلزم الاسئلة التالية:

١- هل يمكن التنازل على الشارح العربي بدفعه للاحكام عن الذهاب لصناديق الاقتراع؟

٢- وهل يمكن الشارح مرشحي العشائر والمناطق بعدم خوض المعركة الانتخابية؟

٣- وأذا نجحنا في فرض مقايضة جزئية او كلية فهل ستستحب القوى الاخرى، فيتم إلغاء الانتخابات، او الاعلان عن ان هذه الانتخابات ليست مملكة للشعب العربي، فيصدر القرار بإلغائها؟

٤- وهل تسمى الدول النامية -ومنها الأردن- الى برلمانات تخيلية حقيقية تعكس توجهات الشعب، أم ان الامر لا يعدو ان يكون في معظم هذه الدول نوعا من الرميكية والديكورات، لتحسين الصورة واعطاء الانكسلة نوعا من الشرعية؟

٥- وهل تؤمن هذه الدول بالنديمقراطية الحقيقية، وتعمل على بناء دولة القانون وللأستات، وبناء المجتمع المدني، وتعمل على اشعارات ترفع لواء الاستقلال الداخلي والخارجي؟

٦- هل تكون الاجابة عن هذه الاسئلة مبطنة، وقد تأتي في صالح الدعوة للمطالبة بالانتخابات، الامر الذي لا يعطينا من مسؤولياتنا الوطنية، كما لا يمنحنا لغير امام شعبنا لادارة الظاهر والباطن عن دورنا، والمطالبة اشد مرارة وسوءا، لأنها تصب لصالح موازين قوى الاستسلام التي تستعمل بكل الوسائل الشريرة وغير الشرعية لإقصاء غيرها عن دائرة القرار، ويضعاف فرصها لتحقيق اهدافها، والايمان في تحولها، ويؤدي الى تراجع كفاءة القوى الاخرى من اسلحة وقوية ويسارية وديمقراطية -وانحسارها في الظل، وللقائبات لقواعدها وكوابرها.

٧- ان الخبرات السالبة للمطالبة دعوتها للتدخل عليها، فهي ايشان مثلا ردت بعض القوى السياسية في انتخابات ١٩٩٢ الى مقاطعة هذه الانتخابات ونجحت في ان تجعلها جزئية في بعض المناطق، فكان ان نجح احد النواب بسبعة اصوات، ونجح لفرقون بفقرات الاصوات، واصبحوا نوابا لامة وامشوا دورة نيابية كاملة، كما قاطعت بعض احزاب المعارضة المصرية الانتخابات قبل الاخيرة، فاحللت الحزب الوطني الحاكم معظم مقاعد مجلس الشعب المصري، ولم تسبق ان هذا المجلس لم يمارس دوره كاملا لم عابت هذه الاحزاب لخوض الانتخابات التالية الاخيرة، بعد ان اكتشفت ان مقاطعةها لم تكن مجدية، عانت المعارضة وانفك خسرنا كثيرا من قواعدها ومقاعدنا النيابية السالبة.

٨- ان مسوغات المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة يمكن الخلط اليها من خلال انها:

١- تشغل فرصة للفضائل السياسية، وفوقها للمناخ المناسب لإدارة حوار وطني عام.

٢- تشغل استطلاعا لآراء الشارع العربي من القضايا العامة وتكوين رأي عام حولها.

٣- تتيح المجال للنسب الاولويات الوطنية سياسية واجتماعية واقتصادية.

٤- تشكل آلية وطنية للتفاوض على المحاكمات والقضايا الوطنية مستهد في تكوين رأي عام حول قضايا الديمقراطية والنظام القانوني.

٥- تمكن لور مؤسسات المجتمع المدني، للضغط في الاحزاب

هيليان كوبان

ماذا يفعل شعب ما عندما يأتي طرف ما فجأة وينتزع من تحت أقدامه الأرض التي نشأ عليها ؟ لكن الوضع الذي أشار إليه ياسر عرفات في شعاره الشهير : «لدينا فنودنا حمراء» هو المثلث القويدير الجماعي يعانني منها الفلسطينيون نحو خمسين سنة -ولا تزال الأرض اجدد ما تكون عن الحل- تنتشر في اوجه كثيرة مع الاوضاع التي واجهها سكان امريكا الشمالية عبر القرون ، وكذلك مشاكل السكان الاصليين في الكثير من مناطق العالم .

عادت لي ذهني هذه الفكرة في شكل القوي بعد قراءة الدراسة الفلسطينية عن قضية السلاجيين العائلات الخارجية، للتأسيس التذبذبة الرموزية في نيويورك، ووجه الاسرار برعاية مساعد وزير الخارجية السابق ريتشارد مورلي، والليونية الامريكية الموحدة الشومون بيزين ريتا هاوان .

نحو مئة الف وحدة سكنية بعد ان يابرها سكنها الفلسطينيون وهم لساوطنون الاسرائيليون ، لكن ماذا بقي الاذن من الاصل ؟ ان يحصل ذلك فعلا ؟ ما يحتمل اكثر من كل ذلك ، كما اعتقد ، هو ان هذه الدراسة والحلول الجالقة للحدودية بيني لتقدمنا كانت من اعداد وتحويل سديتي لتتيمان لى الشكيات اليهودية وسؤيديتي لوفينين لعملية التسليم . ويعلنا هذا الاسأل الاثالي : ان كان هذا هو هدف ما يودى

هذه القرص بين ليلة وضحاها . اعطاء الاجنح صوتا في عملية القرار الوطني الفلسطيني، وهذه قضية كبيرة ومعقدة لا يستطيع الخوض فيها الان .

مساندتي جهود الاجنح المستمرة لجارسة اى امدى

ممكن، مهما كان متواضعا،
الذين لا يوافقون، ويبدو ان لها
البرهان لا يخلو من اللاتrade. فقد كان
موتى وبهاقن اور الامر جمعا عدا
من الفلسطينيين من الجبراء وغير
البراء، بعضهم من السالطين
الفلسطينيين الاثرياء واليهود
الاثرياء، لدرس نقابة السالطين
الفلسطينيين، لكن تقاضى بتكليف
ابن سبيل لكانت المجموعة. ولما
ان قاضى ان المجموعة شملت في
الذوم من اتفاق، و ان لها الارت
لورا لم تجوزها ساوق (مسودة)
البراء، مع ذلك لانا انما

حاشيتي من أجل أن يكون
اليهود في أوروبا خلال الأربعينات،
كانت النتيجة ستكون في الحرب ما
يمكن (ونستطيع فعله) من الأتراك:
اليس الأيسر من أن الفلسطينيين،
الذين يهربون إلى النصارى، قادمين للحلب
اليهودي في أوروبا؟ بل ليس بإمكانهم في
الواقع أن يبقوا في أقاليم مستوطن
مشتركة مع الفلسطينيين، بل لنصلهم
في أولئك الذين خرجوا من حالي الآن
(٢) هؤلاء هم أن مرحلة وسيطية،
تتضمن أن تشهد دولة فلسطينية
مهما كان تعريها لها، ولها، وأن
تكون هناك مثل ألف وحدة سكنية
يخضعها المستوطنون عندما يذهبون
إلى الحقول، بل أنهم لن يذهبوا،
أو لن يخرجوا من أن الناس الذين
تقوم عليها عملوا المستوطنين
الذين، وهذا هو السؤال من
الاصحاب التي يجب على هؤلاء
الاستمرار في الشرق الأوسط في
بعضها لأسباب، خصوصا ما
يتعلق بالأجانب، خلال هذه المرحلة
ويبدو أن في الاستمرار أجاز
الإسرائيليون تحت أربعة عواملين
رئيسية:

● **توفير الفرص المتنامية**
في الشرق الأوسط، جدا كثيرا،
من خلال العرب ما يمكن أن الاستمرار
من خلال فرض العدل والأمن
والثبات، والتأجيل المخطط المخطط
والتنظيم ووافق البشر، والسياسة
الاقليمية التي تفتح حجابهم من

لا سيما بالنسبة الأخيرة (كما قد
تغطي إسرائيل في هافورين)
المرارة (والاستثمار في الجلب، بل
لها جزء من قطب العالم المحلية
والعالمية، والاستثمار
الغربي في أوروبا) في أوروبا
في الشرق الأوسط في أن تكون
من العالم، إلا أن السياسي في التناول
قضايا اللاجئين من جانب المجتمع
الدولي خلال القرن العشرين هو
تفصيل إصطناعي في مواهبهم
لتجاهد العرب التي أتت في كثير من
أحيائها، في العودة، من دون
الاعتراف بأصولها في الحرب أو في
ذلك من الفلسطينيين، لذلك لن نتحدث
السياسية في الشرق الأوسط على علم
كل من غير العرب، في فلسطين
مستقبلية، من هذا إلى أن يسيء
القانون الدولي للحرب، جالدا،
منه مسألة أن لا يستطيع
اللاجئين العودة، بل ما كان السياسي
في ذلك من حقوق اللاجئين أن
الذين يعطونهم لوائحهم متغيرة
ومن بعضي، والسياسات في أن
سياسية قبل التجديدات في أن
ذلك، حيث أن الحقوق الفلسطينية
والعراقية، من خلال الحرب التي
سبقت إلى ذلك، في المستقبل.

وبما أن القضية في الشرق الأوسط
السياسية، يكون في غاية التعقيد
من حكم غير إسرائيل (العمل والجدل)

المبادرة الأمريكية في حقل السلطة الفلسطينية

انتخب لوفاتق وفاتسافيل لقاء الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مع الرئيس وزير العدل الصهيوني بنيامين نتانياهو وما أسفرت عنه المحادثات الإسرائيلية الأمريكية، وعكسها انتخب لقاء السوفيات وطروحات برئاسة محمود عباس الإسرائيليية بشأن القدس وطروحات المرحلة النهائية والاستيطان.

بالنسبة لانتخابات الإسرائيليين طرحت نتانياهو حول الأمن والأمن وليس وقف استيطان (الأول) وقررت الخارجية الإسرائيلية الأمريكية أن تلتزمها مع وقف سلطة الحكم الذاتي على الجانب الآخر من نهر الأردن مع وقف الاستيطان.

وقد تدير هذه الترتيبات الإسرائيلية على موضوع الأمن الأول، في تصريحات نيكولاس بيرنشتاين المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوفد الفلسطيني بقرعة مانه جرت مناقشة مستفيضة للأمين وأن الولايات المتحدة تلتفت لتكديت الأمين بأن معهم لوفاتق الإسرائيليين كل من وإسرائيل.

فقال الصحفيين أن يكون هذا المعنى الجاني وتواصل: وإعلان أن الوافدين إلى الفلسطينيين يتخذون خطوات ملموسة لإسرائيل وأنه حدث تحسين في التعاون الأمني بين الحكومة الإسرائيلية والسلطات الفلسطينية.

رأياً إلى الإدارة الأمريكية وقد تعزيت كلينتون بعد انتهاء محادثاته مع نتانياهو، إن هذا الجوانب الخطى في اتجاه إعادة

أن ما بدلت به وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في لقاءها مع الجمعية الأمريكية لرؤساء تحرير الصحف حول الوضع الخطر في الشرق الأوسط والذي لا يمكن تجاهله وطروحات بسبب التكتلات على النواحي العربية الإسرائيلية... من نتائجها حول إحياء عمل إسرائيل وعلاقتها الشراكة بين إسرائيل والفلسطينيين ولقدان العرب والإسرائيليين الثقة مع بعضهم البعض.

هذه التصريحات وأن كانت تكتفية إلا أنها تعطي على إعادة السلطة التي من بينها دفع سلطة الحكم الذاتي إلى التقدم لأزيد من التنازلات، والقيام بالانتقال من المهادنة ومهادنة إسرائيل إلى المهادنة وتفضيل العمل السياسي ورفع تحذير من التهديدات السالبة، فالسوف لم تكن خياراً للعدو، ونتانياهو وزير اعتره خياراً خاطئاً في تزايدت أكثر فاستكثر بر تكتيك الشروع في مفاوضات المرحلة النهائية دون اتخاذ استنتاجات انتقائية بحيث أنجزت سلف هذه المفاوضات أعادة الانتشار بالذي يبدو نتانياهو بعد أن تكون حكومة اللورد أو فرشت الأمر الواقع بالبنية للتفاوض

التوجهات الأمريكية

أولا: أن خروج الأمريكية تحمل مسؤولية المفاوضات عن سكتها بجانب الفلسطينيين، لأن سلطة الحكم الذاتي حسب نتانياهو لا يمكنها من الحصول على حقوقها، ولا يمكن أن يكون هذا التوجه الإسرائيلي في سياسة الاستيطان الإسرائيلية وخاصة بعد شروق حكومة جولي غريغ والقدس الشرقية.

ثانياً: أن هذا التوجه الإسرائيلي يهدف إلى تصفية الوفاقية وقرعة الخارجية الإسرائيلية مادلين أولبرايت من نتائجها مع الوفد الفلسطيني

[illegible]
